فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق و تحديات.

أ. مولحسان آيات الله
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة باتنة

مقدمة:

إن تبني فكرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يأتي تماشيا مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها البلاد فبحكم الظروف التي تعيشها الجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية وبحكم انتمائها إلى الدول العربية التي ينطبق عليها عموما هذا المفهوم (الدول النامية) فقد كان من الطبيعي أن تسعى للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والجزائر كغيرها من الدول قد تأخرت في طلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، بسبب ما كانت تعيشه من تشتت في أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري أي الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على أساس تحرير التجارة الدولية، والذي يؤهلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإدراكا منها للأهمية التي أصبحت تحتلها هذه المنظمة بوصفها العمود الثالث المكمل لهرم النظام العالمي الجديد، وإدراكا منها أيضا بأن بقاء أية دولة خارج إطار منظمة التجارة العالمية من الأمور شبه المستحيلة، لأنها ستجد نفسها غير قادرة على تأمين تبادلها التجاري والتعامل مع الدول الأخرى دون التعرض لمصاعب وعقبات عديدة علاوة على أنه سوق تطبق عليها من الأطراف الأخرى المتعاقدة قيودا لا تستطيع مجابهتها في مجال التعامل التجاري في السوق الدولية، لهذا كله فقد تقدمت الجزائر بطلب رسمي للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية في جوان 1996، مرفوقا بمذكرة حول التجارة الخارجية للجزائر إلى سكرتارية المنظمة.

إلا أنه ومما لاشك فيه أن الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية لن تكون محصورة على أعضاء المنظمة فحسب بل أنها سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب. وعلى اعتبار أن الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى حاليا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستجد نفسها مقدمة على امتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية، والتي يلزمها بالتقيد بالضوابط والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات التجارية الجديدة،

خاصة وأن كل هذه الاتفاقيات تشترك في اتجاه واحد وهو السعي لإزالة القيود والعوائق التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الجزائر حتى في وضعها الحالي خارج منظمة التجارة العالمية.

وعليه فقد تناولنا من خلال هذا المقال أربعة محاور أساسية:

- المحور الأول: التطور التاريخي لقيام منظمة التجارة العالمية.
- المحور الثاني: اختصاصات المنظمة وأهدافها و آليات عملها.
- المحور الثالث: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- المحور الرابع: تحليل المنافع والتكاليف القطاعية المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المحور الأول: التطور التاريخي لقيام منظمة التجارة العالمية:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945م كان التوجه آنذاك أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على ثلاث ركائز مؤسسية جديدة تتمثل الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي، ليتولى إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي، ومعالجة عجز موازين المدفوعات. والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ليقوم بمهمة التمويل التنموي وإعادة الأعمار، وأن يعهد إلى مؤسسة دولية ثالثة بمسؤولية تنظيم التجارة الدولية، والعمل على تحريرها.

وقد تم بالفعل إعلان تأسيس الصندوق و البنك الدوليين في مؤتمر بريتون وودز عام 1944م كما عقد في هافانا عام 1947 م مؤتمر (للتجارة والعمالة) بهدف إرساء قواعد منظمة للتجارة الدولية وتحديد اختصاصاتها، إلا أن ميثاق هافانا لم يكتب له النجاح لعدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليه، واستمر العمل على تطوير هذا الميثاق ليتحول إلى ما أصبح يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الجات).[1]

وبالرغم من نجاح اتفاقية (الجات) في تحقيق الكثير من الإنجازات، التي أسهمت في تحرير بعض قطاعات التجارة الدولية ونموها، إلا أنها ظلت قاصرة عن التأثير في أربعة جوانب أساسية:

- أولى تلك الجوانب (القيود غير الجمركية) حيث اقتصر نجاح الجات على تخفيض نسبي لمعدلات الرسوم الجمركية.

– ثاني تلك الجوانب عدم إبلاء أهمية للتجارة الدولية فيما بين البلدان النامية والصناعية، إذ بقـيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة في البلدان الصناعية، إلا ما حظي منها بصفة انتقائية بمميزات نظام الأفضليات المعمم (GSP).

– ثالث تلك الجوانب يتمثل في إخراج سلع ذات أهمية تصديرية عالية للبلدان النامية من نظـام الجـات وإخـضاعها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنسوجات، تعتمد على نظام القيود الكمية، وهي وسيلة محرمة طبقا لنظام الجات. الأمر الذي حرم البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في سلعة تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية.

– وآخـر تلك الجوانب الأربعة هو إخفاق اتفاقية الجات في تحقيق امتداد عملية التحرير إلى تجـارة الـسلع الـزراعية، ويعـد هذا الموضوع من أهم الصعوبات التي هددت (جولة أوروجـواي) بفشل ذريع، قبل أن تتوصل الأطراف إلى حلول توفيقية. ولعل أعظم منجزات هذه الجولة هو قيام (منظمة التجارة العالمية) التي جاءت لتلافي أوجه القصور في اتفاقية الجات، وإدارج قطاعـات حـيوية لأول مرة في نطاق صلاحيات هذه المنظمة الجديدة، وقد كان في طلـيعة ذلـك القطـاع الزراعي، وقطاع تجارة الخدمات، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية والأنشطة التجارية ذات الصلة بالاستثمار.[2]

المحور الثاني: اختصاصات المنظمة و أهدافها وآليات عملها:

علـى أثر النهاية الموفقة للمفاوضات الشاقة التي اتسمت بها جولة الأورجواي، عقد المؤتمر الوزاري (للجات) اجتماعه الأخير تحت هذا الاسم بمدينة مراكش في أفريل 1994 م حيث أقرت الوثيقة الختامية للمفاوضات التي اشتملت على (28) اتفاقية قطاعية غطت مختلف حقـول تجارة السلع والخدمات والجوانب التجارية للاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتتمثل أهم منجزات جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية الشاملة في الآتي[3]:

– تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية.

– تخفـيض الرسـوم والحواجز الجمركية على التجارة بما في ذلك السلع الزراعية، والملابس والمنسوجات بمتوسط قدره 37 %.

– توسـيع نطاق تطبيق قواعد الجات لتشمل قطاعات جديدة مثل تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية للاستثمار.

- تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم والإعانات، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق، وإجراءات الوقاية منها.

- تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية، ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات.

- إيجاد آلية لمراجعة السياسات التجارية الوطنية، لتحقيق مزيد من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية.

- دعم البنية المؤسسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف حيث جرى الإعلان في نهاية هذا المؤتمر عن ميلاد منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات GATT) اعتبارا من أول جانفي 1995م.

أولا: اختصاصات المنظمة وأهدافها:

تسعى المنظمة من خلال ممارسة هذه الصلاحيات الواسعة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية[4]:

- تحرير التجارة الدولية وتنظيم آلياتها ووضع مدونة لقواعد التعامل بهدف إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدلا وانفتاحا.

- إزالة العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية، ومكافحة جميع أشكال و صور الحماية.

- التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتعزيز التجار البينية بين الدول الأعضاء.

- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العادلة.

- تشجيع تدفق الاستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة.

- تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة.

- تسوية الخلافات التجارية في إطار هيئة تسوية المنازعات التجارية، تحت إشراف المنظمة.

- إتاحة الفرصة لاندماج الدول النامية والأقل نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانيا: المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة:

إذا أردنا استقراء الأهداف السابقة الذكر يتبين أن منظمة التجارة العالمية قامت لإرساء وترسيخ الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف يمكن ذكرها فيما يلي:

1- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية:

وبمقتضى هذا المبدأ تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، تحقيقا لمبدأ عدم التمييز في المعـــاملات التجارية الثنائية. ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول المتقدمة لعدد من الدول النامية بموجب نظام الأفضليات المعمم.[5]

2- مبدأ المعاملة الوطنية:

ويقـــضى هذا المبدأ بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل الضرائب أو الرســـوم أو القـــرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتوج المحلي، ومن ثم التمييـــز ضـــد المنتوج المستورد، بمعنى آخر التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبـــية المستوردة نفس المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محليا، دون تمييز ضد سلع دون دولة أخرى.

3- مبدأ الشفافية:

ويقـــصد بالـــشفافية في هـــذا السياق أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبـــية، على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات الغير الجمركية كحظـــر الاســـتيراد أو تقييد كمياته[6]. وفي هذا الإطار تنص الاتفاقية على تبادل التنازلات الجمـــركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركي الكامل أو خفض شرائح التعريفة الجمركية أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لا يجوز تجاوزه.

4- مبدأ عدم الإغراق:

ويقـــصد بالإغراق حسب المادة السادسة من اتفاقية الجات على بيع السلع في سوق التـــصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلدان إنتاجها، وكثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسات المتكافئة، وفي حالة مخالفة هذا الحظر تعطى الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فـــرض ضـــريبة خاصـــة ضد الإغراق تعادل الفرق بين السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في مواطن إنتاجها، مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم ونقل وتأمين وغيرها[7].

ثالثا: آلية عمل المنظمة وأجهزتها:

تتميز آلية عمل منظمة التجارة العالمية بأن جميع القرارات تتخذ من قبل الدول الأعضاء، ويتم ذلك بالإجماع أو توافق الآراء إما في إطار المجلس الوزاري - والذي يعتبر أعلى سلطة اتخاذ قرار بالمنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المختلفة - أو من قبل المجلس العمومي الذي يضم ممثلي جميع الدول الأعضاء لدى المنظمة[8].

كما يتولى المجلس العام للمنظمة إلى جانب ممارسة المهمات والصلاحيات المخولة له من قبل المجلس الوزاري دور هيئتين رئيسيتين في هيكل المنظمة هما:

- هيئة حسم المنازعات التجارية.
- هيئة مراجعة السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء وتقييم آثارها على النظام التجاري العالمي.

وينبثق عن المجلس العمومي أيضا ثلاث مجالس متخصصة وهي مجلس تجارة السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية.

وتشرف هذه المجالس على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بشأن تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الأعضاء.

كما أنشأ المؤتمر الوزاري لجان فرعية ترفع تقريرها إلى المجلس العام وهي[9]:

1- لجنة التجارة والتنمية: وتعنى بالمسائل ذات الصلة بالدول النامية و الدول الأقل نموا.

2- لجنة ميزان المدفوعات: ويتم في إطارها التشاور بين أعضاء المنظمة حول الإجراءات التقييدية للاستيراد التي تتخذها بعض الدول نتيجة لصعوبات طارئة في موازين مدفوعاتها.

3- لجنة الميزانية: وتختص هذه اللجنة بقضايا التمويل والإدارة في المنظمة.

وأخيرا الأمانة العامة وتقوم بإدارة شؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام المعين من قبل المجلس الوزاري والجهاز التنفيذي للأمانة والذي يحدد له سلطاته وواجباته.

المحور الثالث: المسار التفاوضي لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد مرت الجزائر كغيرها من الدول النامية بعدة مراحل بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي إيمانا منها بأنها لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض الاتحاد والتجمع في تكتلات تمكن البلدان النامية من ردع التخلف والمضي في الإصلاحات التي سارت فيها جل هذه الدول، وقد دخلت مثل بقية الدول النامية الأخرى في مرحلة الانفتاح الذي يفرض ميكانيزماته على المعاملات الدولية، ويحتم على الدول الاندماج والانضمام إلى المنظمات العالمية والتكتلات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج إلى هذه المنظمة كان لزاما عليها تنفيذ الشروط المفروضة عليها من قبل أعضاء هذه المنظمة والشروع في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف، وكذا ثنائية الأطراف، وهو ما قامت الجزائر بفعله على أرض الواقع، وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى أهم الخطوات التي اتبعتها الجزائر بقصد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد أعربت الجزائر بصراحة عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996م، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996م للمصادقة عليها، لتقوم بعدها السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة في 05 جوان 1996، وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة. ليتم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من أجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996م، وهذه اللجنة يترأسها وزير التجارة و مجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات والتي بلغ عددها 23 وزارة مشكلة من حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا[10].

بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية قامت المنظمة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة، هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، حيث تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 500 سؤال مكتوب وبين سنتي 1996 و1998 عالجت الجزائر الأمور و أجابت عن كل الأسئلة .

لقد اتبعت هذه المرحلة من المفاوضات المتعددة الأطراف انعقاد أول اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك يومي 22 و 23

أفريل 1998 بمقر المنظمة بجنيف (سويسرا)، وخلال هذا الاجتماع تعهد كل من رئيس البعثة الجزائرية ووزير التجارة آنذاك السيد بختي بلعايب على تقديم كل التوضيحات الضرورية فيما يتعلق بهذه المسائل لتحديد مدى تطابق أو عدم تطابق التشريعات والقوانين السارية في الجزائر مع الشروط المنصوص عليها في المنظمة العالمية للتجارة[11]، وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤال للجزائر.

في نهاية سنة 1999 شرعت الجزائر في المرحلة الثانية من المفاوضات الثنائية الأطراف، ولكن نتيجة فشل المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة بسياتل والذي شاركت فيه الجزائر، لم تستأنف المفاوضات وتوقفت رغم تأكيد وزير التجارة آنذاك السيد "مراد مدلسي" على استئنافها عام 2000.

في أواخر جويلية 2001 أعادت الجزائر صياغة المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية من جديد ليعاد تقديمها إلى سكرتارية المنظمة، وبعد هذا تم انعقاد ثاني اجتماع لمجموعة العمل المكلفة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في 07 فيفري 2002 وقد ترك هذا الاجتماع حسب عبد الحميد طمار انطباعا جد حسن لدى مجموعة العمل، حيث قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية (les offres inritioles) فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر حوالي 353 سؤال من الدول الأعضاء في المنظمة. وخلال الفترة الممتدة من 25 أفريل إلى 07 ماي 2002 اجتمع الفوج المكلف بدراسة انضمام الجزائر للمرة الثالثة، أما في نوفمبر 2002 فقد تم اللقاء الرابع بين الفوج المكلف بالمنظمة مع الوفد الجزائري بجنيف وقد تلقت الجزائر خلال 112 سؤالا جديدا[12].

وفي شهر ماي 2003 تم انعقاد الجولة الخامسة بقيادة وزير التجارة نورالدين بوكروح، وقد تركزت هذه الجولة على تقييم مدى تقدم المفاوضات ومواصلة دراسة نظام التجارة الخارجية في الجزائر وقد أشارت بعض المصادر المقربة من وزارة التجارة أن عدد الأسئلة التي تلقتها الجزائر إلى غاية نوفمبر 2003 بلغت حوالي 1200 سؤال[13].

هذا وقد بلغ عدد الجولات التي عقدتها الجزائر مع الفوج المكلف بدراسة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية أواخر 2005 حوالي 09 جولات.

بقـــي أن نشير في النهاية أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجـــريات المفاوضـــات ونتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضين الجزائريين ومدى التحكم في تقنـــيات الـــتفاوض للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في تقديم التـــنازلات والالتـــزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا، هذا ونتوقع أن يكون التوقيع النهائي على الانضمام لهذه المنظمة في أواخر سنة 2006.

المحور الرابع: تحليل المنافع والتكاليف القطاعية المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

مـــن الطبيعـــي أن يختـــلف تـــأثير الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة باختلاف الدول والمجمـــوعات الاقتصادية من حيث مدى انفتاحها على الأسواق العالمية، ودرجة اندماجها في الاقتـــصاد الدولي والتركيبة السلعية لصادراتها ووارداتها، وما تتمتع به من مزايا نسبية طبيعية وقـــدرات تنافسية، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار سوف تطول جميع دول العالم سواء كان ذلك بالسلب أو الإيجاب، وعلى اعتبار أن الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة فسوف تتأثر هي الأخرى بأحكام وقواعد اتفاقيات هذه المنظمة.

بـــناءا على ما سبق سوف نتطرق من خلال هذا المحور إلى رصد أهم الآثار المحتملة الوقوع بشقيها الإيجابي والسلبي على مختلف القطاعات (الزراعي، الصناعي، الخدماتي، حقوق الملكية الفكرية).

أولا: الآثار المحتملة للانضمام للمنظمة على القطاع الزراعي:

سنحاول من خلال هذه النقطة التطرق إلى تحليل الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة على القطاع الزراعي في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد رأينا أن نبدأ برصد الآثار السلبية لنعود فيما بعد إلى ذكر بعض الآثار الإيجابية المحتملة في هذا الإطار.

1- الآثار السلبية:

- من المتوقع أن يكون لتخفيض الدعم الزراعي بموجب الاتفاقية الزراعية اثر مباشر على الدول النامية و الجزائر واحدة منها، إذ سيؤدي الدعم الزراعي إلى ترك الأراضي الزراعية في الدول المصدرة للحبوب مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الإنتاج العالمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التقليل في حجم الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية وهو ما يعمل على ارتفاع أســـعار الواردات من المنتجات الزراعية، وباعتبار الجزائر واحدة من الدول الأوائل المستوردة

للغذاء فسيكون وقع هذا الارتفاع – المقدر في بعض المنتجات بـ 40% – شديدا على الجزائر باعتبارها تعاني من عجز فضيع في هذا المجال[14] وفي هذا الإطار نستبدل بالتقرير الذي أعده خبراء الأمم المتحدة والذين توقعوا زيادة في أسعار المنتجات الفلاحية خاصة الحبوب بنسب تتراوح بين 24% و33% وهذا قياسا بالأسعار التي كانت سائدة خلال الفترة ما بين 1986 و 1988 فإذا صدق توقع الخبراء فستخسر الجزائر من وراء استيرادها للحبوب ما لا يقل عن 277,36 مليون دولار وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة للجزائر.

– من المحتمل أن تحقق صادرات المواد الغذائية وبالذات للاتحاد الأوروبي انخفاضا في الميزان التجاري بحيث أن صادرات الجزائر من المواد الغذائية تدخل أسواق الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر في التجارة الدولية بدون رسوم جمركية ، ومن ثم فإن إلغاء أو خفض تلك الامتيازات التي كانت تحصل عليها الجزائر في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي استنادا إلى قاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهي إحدى قواعد منظمة التجارة العالمية يمكن أن تحدث تحولا في التبادل التجاري لغير صالح الجزائر[15].

– باعتبار الجزائر بلد مستورد للغذاء و السلع الزراعية بوجه عام فسوف يتأثر مباشرة بمستويات الأسعار العالمية و بالتغيرات فيها ، وهكذا فإن تحرير التجارة الدولية و ما يترتب عليه من تغيرات في الأسعار سيؤدي إلى التأثير المباشر على الاقتصاد الجزائري .

2- الآثار الإيجابية:

– من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية من الاستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية.

– إن ارتفاع أسعار الواردات الزراعية في السوق المحلي الجزائري ممكن أن يشجع على زيادة الإنتاج المحلي وبالذات في السلع التي تتمتع الجزائر فيها بخبرة في الإنتاج كالحبوب والقمح والتمور والموالح...الخ، ولا شك أن التوسع في السلع الزراعية يتوقف بدوره على عدة اعتبارات كالتوسع في الإصلاح الزراعي و الري واستخدام تقنية حديثة في البذور ووسائل الإنتاج ، وفي هذا المجال تحاول الجزائر استخدام برنامج مكثف للتعديل الهيكلي للاقتصاد بما في ذلك القطاع الزراعي[16].

ثانيا: الآثار المحتملة للانضمام للمنظمة على القطاع الصناعي:

وتنقسم بدورها إلى:

1- الآثار السلبية:

- إن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة و الخوصصة و ما ينتج عنهما من غلق للمصانع وتسريح للعمال جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشا إضافة إلى قطاع خاص حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم و غير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية و ذلك بالرغم من الامتيازات التي تحصل عليها الجزائر بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[17].

- تمتاز الصناعة الجزائرية بكونها ترتكز على المواد الخام و التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات إذ تمثل صادرات المحروقات حوالي 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعلى اعتبار أن المنتجات البترولية و الغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ، فهذا يعني بأن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 3% من إجمالي صادرات السلع الصناعية.

- من المتوقع أن تزداد تكلفة الإنتاج للصناعة المحلية بعد الانضمام الكامل لمنظمة التجارة العالمية بسبب إلغاء الدعم للإنتاج والصادرات، وبسبب ارتفاع تكلفة فحص السلع للمطابقة مع مقاييس الجودة العالمية قبل شحنها، إضافة إلى دفع إتاوات استخدام التقنيات الأجنبية وحقوق الإنتاج والابتكارات الجديدة.

2- الآثار الإيجابية:

- بالنظر للصادرات الجزائرية من المعادن والصناعات الكيميائية ستجد الجزائر نفسها ستستفيد من المميزات التنافسية التي توفرها اتفاقيات الجات لحيازتها على العديد من المناجم بحكم خفض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود في الأسواق العالمية، و لكن بدرجة محدودة بحكم ارتفاع تكلفة الاستخراج أو الإنتاج، هذا ومن المحتمل أن تستفيد الجزائر بحكم حيازتها على صناعة كيميائية من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على المنتجات الكيميائية المترتبة على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تصل على 30 %[18].

-من المحتمل أن يترتب على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص مما قد يؤدي إلى تقليص التكاليف والأسعار وزيادة الطلب على السلع الصناعية بالجزائر، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة من جراء خفض الرسوم الجمركية وشدة المنافسة الدولية[19].

ثالثا: الآثار المحتملة للانضمام على قطاع الخدمات.

1- الآثار السلبية:

- من المرتقب وحسب الواقع الجزائري، أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيقود إلى منافسة حقيقية بين المؤسسات المصرفية الجزائرية والأجنبية وبكل تأكيد هي منافسة غير متكافئة لأنها غير مؤهلة وغير قادرة على الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المتطورة، فبطبيعة الحال المصارف الجزائرية لا تمتلك من الخبرات والمهارات ما يجعلها تواكب التكنولوجيا وتنافس البنوك العالمية التي تتميز بقدرة وجودة وتنوع خدماتها وكفاءاتها الإدارية وقدرتها التسويقية والإعلانية، الأمر الذي يمكنها من استقطاب معظم الودائع وبالتالي التحكم في توجيهها إلى مجالات الاستثمار وميادين التوظيف التي تتناسب مع استراتيجياتها بغض النظر عن مصلحة الاقتصاد الجزائري[20].

- إن دخول فروع المصارف الأجنبية أو شركاتها التابعة إلى السوق المالي الجزائري وعملها في محيط متحرر من القيود المالية على اختلاف أنواعها، قد يكون له أثر سلبي على السياسات النقدية والائتمانية التي تنتهجها السلطات الجزائرية، ذلك أن السياسات الائتمانية والاستثمارية لهذه الفروع والشركات التابعة هي من صنع المؤسسات المصرفية الأم الموجودة خارج البلاد والتي تقوم برسم السياسات العامة وفق أهداف بلدانها وليس البلدان المضيفة[21].

- بخصوص اليد العاملة فإن اتفاقيات الجات لم تتناولها، وبقي شأنها شأن النفط لأن البلدان النامية عموما والجزائر خصوصا تمتاز بتوفر الأيدي العاملة الرخيصة وهذا ليس في صالح الجزائر.

2- الآثار الإيجابية:

- الانفتاح على قطاعات المصارف والتأمين والتمويل العالمية. ولذا ستجد الجزائر نفسها ملزمة بمواكبة التطورات التكنولوجية في هذه المجالات من أجل توفير المقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يساهم في الارتقاء بنوعية الخدمة المالية.

- فيما يتعلق بمجال التأمين وبعد فتحه على الخواص، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة في السوق، وهو ما يعود بالنفع والخير على المواطن الجزائري الذي سوف تسمح له الفرصة في الحصول على خدمات تأمينية متميزة، أضف إلى ذلك أنه من الممكن أن تستفيد الجزائر بمزايا نسبية في هذا المجال وذلك من خلال تصدير خدماتها نحو بلدان أخرى أقل نموا، وبأسعار تنافسية مقارنة بخدمات الدول المتقدمة[22].

- إن قيام فروع للبنوك الجزائرية في السوق الدولية سوف يمكنها من التواجد الفعلي في تلك لأسواق ومواكبة ما يطرأ من مستجدات و تطورات متسارعة في هذا المجال.

رابعا: التأثيرات المحتملة للانضمام للمنظمة على حقوق الملكية الفكرية.

- من المتوقع أن يترتب على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية زيادة في تكلفة برامج التنمية نتيجة ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا والمصروفات الأخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وغيرها، علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة[23].

- إن التقليد الصناعي يكبد الدول الصناعية عشرات المليارات و بالتالي فإنه من المتوقع أن تحصل شركات الأدوية والمستحضرات الصيدلية العالمية، على مزيد من النفوذ لفرضها حق براءات الاختراع وحماية تراخيصها في الدول النامية المنتجة لهذه السلع وخصوصا حماية المنتجات البيولوجية، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الأدوية وصعوبة الحصول عليها مما ينذر بعواقب صحية وبيئية وخيمة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تقييد النشاطات الزراعية وارتفاع أسعار مدخلاتها سوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية ودخل المزارعين لا سيما وأن القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الدول النامية والعربية بوجه عام[24].

- فيما يتعلق بمجال حقوق المؤلف فقد تم سن قانون خاص في هذا المجال في 5 مارس 1997 من أجل مطابقة القوانين الجزائرية مع القوانين الدولية خاصة في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية، وهذا الأمر بالطبع يمكن الجزائر من الحصول على مزايا معتبرة خاصة في

الإنتاج الفكري والفني سواء المكتوب أو المرئي أو المسموع لا سيما بعد تطور وسائل الاتصال الدولية.

الخاتمة:

إن ما يمكن قوله كخلاصة لما تقدم، أن الجزائر وعلى غرار الدول النامية قد تأخرت في تقديم طلب الانضمام إلى عضوية المنظمة العالمية للتجارة بسبب ما كانت تعيشه من تشتت في أوضاعها الاقتصادية، ولكن بعد التوجه الجديد الذي عرفه الاقتصاد الجزائري وهو الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، أدركت الجزائر أنه لا يمكن لها أن تبقى بمعزل عن النظام الاقتصادي الجديد الذي يفرض عليها الاندماج والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

إلا أنه ومما لا شك فيه أن الجزائر ستجد نفسها مقدمة على امتحان صعب أمام النظام الجديد للتجارة العالمية والذي تنجر عنه آثار سلبية وأخرى إيجابية، غير أن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، في حين أن غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي يتسنى للجزائر الانتفاع بها أولا يتسنى لها، وذلك بحسب ظروفها وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية وأكيدة.

في النهاية نستطيع القول بأن الحكم عن هذه الآثار المتوقعة بدقة لانضمام الجزائر إلى المنظمة يعتبر أمرا مبكرا لأنه يعتمد عدة اعتبارات فعلية وليست احتمالية، وعليه يتعين على الجزائر خلال هذه المرحلة أن ترفع التحدي وتستغل الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة وأن تتجاوب مع طبيعة التغيرات المحيطة بها، وخاصة فترة السماح التي يمكن أن تعطى للاقتصاد الجزائري، وذلك قصد تهيئته للمنافسة خلال المرحلة القادمة.

الهوامش:

---

[1]- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث: دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص: 16- 17.

[2]- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 60.

[3]- جمعة سعيد سرير النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 2002، ص : 254 - 256.

[4]- محمد محمد علي إبراهيم، الجات: الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات - الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 24 .

[5]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999، ص: 397 -398

[6] – Emmanuel comb , l'organisation mondiale du commerce, Armond coline, France, 1999, P . 27 .

[7]– فضل علي مثني: الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص: 20 .

[8] Michel Rainelli , l'organisation mondiale du commerce, casbah édition, Alger, 1999 , P. 98.–

[9]– غلاب نعيمة، زينات دراجي، انعكاسات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البلدان العربية في قطاعي السلع والخدمات، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام العالمي الجديد للتجارة، عنابة، 29-30 أفريل 2002، ص: 163 .

[10]– مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004/2003، ص: 115 .

[11] – Bouchelaghem Khaled , adhésion de l'Algérie a l'omc réalité perspectives, institut supérieur de commerce administration des entreprise, 1er cours de politiques commercial, cosablance du 8 juillet au 27 septembre 2002, P. 7-8 .

[12]– نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد الرابع، أكتوبر 2003، ص: 139 .

[13]– نورالدين بوكروح، نفس المرجع، ص . 140

[14]– مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص . 134 .

[15]– مولحسان آيات الله، نفس المرجع، ص . 134 .

[16]– شايب فاطمة الزهراء، تحديات التحرير الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، ص . 330 .

[17]– سليمان ناصر، التكتلات الإقليمية الإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص 286.

[18]– مولحسان آيات الله، مرجع سابق، ص . 143 .

[19]– محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية، مرجع سابق، ص 342.

[20]– صالحي صالح ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، عدد 1 2002، ص. 60 .

[21]– عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص . 222.

[22]– مولحسان آيات الله ، مرجع سابق، ص . 137.

[23]– فضل علي مثنى ، مرجع سابق، ص . 225.

[24]– مولحسان آيات الله ، مرجع سابق، ص . 152.